شارك فيه

مرح البقاعي
نصر الحريري
محمد سرميني

عبد الرحمن مصطفى
برهان غليون
سليم إدريس

جورج صبرا
عبد الباسط سيدا
فضل عبد الغني

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

قسم آراء
مارس / أذار 2021

الفهرس

الفهرس..... 2

مدخل 3

مرح البقاعي (مستشارة في السياسات الدولية)..... 4

نصر الحريري (رئيس الائتلاف الوطني السوري)..... 6

محمد سرميني (مؤسس ومدير عام مركز جسور للدراسات) 8

عبد الرحمن مصطفى (رئيس الحكومة السورية المؤقتة)..... 10

برهان غليون (رئيس المجلس الوطني السوري سابقاً)..... 14

سليم إدريس (وزير الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة)..... 17

جورج صبرا (رئيس المجلس الوطني السوري سابقاً)..... 18

عبد الباسط سيدا (رئيس المجلس الوطني السوري سابقاً)..... 21

فضل عبد الغني (مؤسس ورئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان)..... 23

مدخل

انطلقت الثورة السورية في منتصف آذار/مارس 2021 بشكل سلمي، حيث عمّت المظاهرات غير المسبوقة أنحاء معظم المدن السورية، لكن النظام قام بمجابهة هذه المظاهرات بصورة مفرطة في العنف، حيث استخدم الرصاص الحي منذ الأيام الأولى للثورة، قبل أن يتحول إلى استخدام كافة الأسلحة المتوسطة والثقيلة التي يملكها، بما في ذلك سلاح الجو وحتى سلاح البحرية، جنباً إلى جنب مع اعتقالات تعسفية شملت عشرات الآلاف من الأشخاص على مدى السنوات التالية، والتعذيب المفضي للموت.

أدّى عنف السلطة المفرط إلى دفع المحتجين تدريجياً للبحث عن آليات لحماية أنفسهم، فيما دفع هذا العنف عدداً متزايداً من عناصر الجيش نفسه للانشقاق والانضمام للاحتجاجات، والتي بدأت تتحول إلى شكل مسلح.

وأفضى هذا النزاع المسلح خلال عشر سنوات إلى تحويل سورية إلى دولة فاشلة، بعد أن تقسّمت إلى عدد من مناطق السيطرة على مدار هذه الفترة، إلى أن استقرت نسبياً منذ عام 2018 على ثلاث مناطق رئيسية، حيث يُسيطر النظام وحلفاؤه الأجانب على حوالي ثلثي الأرض، فيما تُسيطر قوات سورية الديموقراطية على حوالي ربع الأرض، وتُسيطر فصائل المعارضة على الباقي.

ويستطلع هذا الملف آراء عدد من الشخصيات السورية الفاعلة خلال السنوات العشرة الماضية فيما وصلت إليه القضية السورية، والمآلات التي يرونها في المرحلة المقبلة.

مرح البقاعي

(مستشارة في السياسات الدولية)

المجتمع الدولي لا يكترث ويضغط في الوقت الضائع

هناك تراجع ملحوظ وقد يكون كبيراً للموقف الدولي من المعارضة السورية، ومن الواضح أن الملف السوري بكليّته لم يعد بحسب أحد كبار المسؤولين في الاتحاد الأوربي على أولويات الطاولة الدولية، وهذا التصريح كان صادماً بعد عشر سنوات من التضحيات لأجل دولة المواطنة والقانون لكل السوريين، بينما الموقف الأمريكي ما زال يفتقر للوضوح، رغم الضربة الأولى التي وجهها جو بايدن، والتي تحمل رسالة واضحة لمحاربة ايران وليس دفاعاً عن الشعب السوري، وهذا ليس مستغرباً بسبب التراجع للموقف الدولي لدعم الثورة، ومع ذلك فإنّ المجتمع الدولي مصرّ على تطبيق القرار الأممي 2254 على المستوى الدولي.

أما على المستوى الداخلي، فالشعب السوري ليس في أفضل أحواله، فالأمل يبتعد عن السوريين في المهجر، في الوقت الذي يُحاول فيه النظام استقطابهم عبر مؤتمر اللاجئين الأخير، وإجراء انتخابات عبر الاعتماد على الداعمين الداخليين له بعد تهجير نصف الشعب السوري، ولن يسمح للمرشحين أن يأخذوا مكانهم في الترشح والدعايات الانتخابية في ظل المخابرات والقوى الأمنية، سيما وأن القبضة الأمنية والعسكرية هي أمتن

وأقوى مما كانت عليه قبل الثورة، بدليل أنه لم يخرج معتقل واحد من بين عشرات الآلاف من المعتقلين، بالتالي السوريين ليسوا بأحسن أحوالهم.
وتعمل المعارضة بشكل مقبول من أجل استمرار الدفع لتطبيق القرارات الأممية، سيما في إطار اللجنة الدستورية التي تشكلت، ولكن المناخ الدولي لم يعد يسمح بالضغط على النظام.
ويبقى الأمل بوجود "قانون قيصر" الذي يضغط على النظام السوري، وهناك ملامح لوجود "قانون قيصر 2"، والذي سيساعد على الضغط على النظام بصورة أكبر، ولكن الإشكالية تكمن في أن هذا الضغط يحدث في الوقت الضائع، في ظل المساعي الروسية لإبقاء النظام بطرق شرعية عبر الانتخابات.

عقارب الساعة لا تعود للوراء

لعل من أهم ما حدث في سوريا أنَّ التغيير يحدث ولا يمكن العودة إلى الوراء.
حتى ننتقل إلى سوريا الجديدة دولة التعدد والمواطنة المتساوية، هناك مطلبان، الأول؛ في ظل هذا النظام الاستبدادي لا يمكن أن يتحقق الانتقال السياسي في ظل عدم وجود الحريات العامة والنقابات والأحزاب، ثانياً؛ ينبغي على المجتمع الدولي أن يُجبر النظام على الحل السياسي، ونحن لا نريد حلاً عسكرياً، ولكننا نريد تطبيق قرارات مجلس الأمن.

نصر الحريري

(رئيس الائتلاف الوطني السوري)

مجتمع دولي عاجز والأمل بيد النخبة والشباب

سورية أمام واقع صعب جداً، الطريق الذي تمكن النظام من دفع سورية نحوه هو في الواقع كارثة هائلة، ومخطط جهنمي للإجرام والقتل وارتكاب الفظائع وجرائم الحرب بشكل غير مسبوق وبدعم من أنظمة ودول حليفة له.

ما جرى ارتكابه من انتهاكات وفظائع ودمار سيتحول إلى أعباء ثقيلة على الأجيال القادمة، أمامنا تحديات هائلة، سواء فيما يتعلق بتحقيق الانتقال السياسي، الذي يمثل في حد ذاته مهمة عصيبة جداً، أو ما يتعلق بما بعد الانتقال السياسي من تحديات إعادة الإعمار وبناء المجتمع السوري من جديد.

يمكن اليوم أن نتحدث في الوقت نفسه عن أمرين، عن خيبة أمل حقيقية، وعن أمل حقيقي وصادق؛ مواقف المجتمع الدولي ودوره في الملف السوري جاءت مخيبة للآمال جداً، لا أقصد تجاه دعم الثورة ودعم الشعب السوري فحسب، بل تجاه مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي منع وقوع المجازر وجرائم الحرب، وتجاه حفظ قيمة القرارات الدولية والخطوط الحمراء التي تجرم استخدام الأسلحة الكيميائية.

هذا الملف من أسوأ ملفات المجتمع الدولي على الإطلاق، وسيكون له أثر كبير في قيمة القانون الدولي مستقبلاً. لكن هناك أمل حقيقي وثقة كبيرة في شباب سورية ورجالاتها، حيث نلمس في كل تواصل لنا مع الشعب السوري أنهم يرفضون خيار التراجع أو الاستقالة والانسحاب، مهما كانت التحديات ومهما كانت الأعباء، في الواقع، وتجاه أي قضية مصيرية بهذا الحجم لا يمكن أن نقبل من أحد خيار الانسحاب، ومهما بدا أن المهمة صعبة، فإن الوقت اليوم ليس وقت للراحة والاسترخاء، ومن غير المناسب أن ينعزل بعض الشباب وبعض أهل الخبرة من المثقفين والسياسيين ويتخلوا عن المسؤوليات وعن الدور الضروري المطلوب منهم.

تاريخ سورية قبل البعث كان مليئاً بالعمل السياسي، ورغم جوانب عكّرتها الفوضى، إلا أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والإبداعية والإنسانية كانت متميزة وناجحة بمقاييس ذلك الوقت، ونظرتنا للمستقبل تتسم بالواقعية والجدية وضرورة العمل، نريد اليوم أن نعزز من أهمية العمل المؤسسي، وأن نتمكن من إدارة الخلافات ووجهات النظر والتوجهات المتباينة استناداً إلى القاسم المشترك الذي حدده الشعب السوري في إطار ثورته.

هناك تحديات يواجهها الائتلاف، ونحن نحضّر أنفسنا لمعركة سياسية على كل المستويات، ونحتاج في هذا الإطار إلى كل الخبرات والإمكانات السورية لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، ولتجميع قوى الثورة والمعارضة مع بعضها، ولإعادة تمتين تحالفاتنا الإقليمية والدولية لتحقيق أهداف الشعب السوري وتطلعاته في انتقال سياسي حقيقي يضع سورية على طريق الحرية والديمقراطية.

محمد سرميني

(مؤسس ومدير عام مركز جسور للدراسات)

المشروع الوطني يحتاج إلى ثورة إصلاح!

منذ اليوم الأول لانطلاق شرارة الاحتجاجات السلمية في سورية منتصف آذار 2011، سعى النظام بكل إمكانياته من أجل دفعها نحو العسكرة، مستخدماً العنف تجاهها بأقصى درجاته، وفاتحاً الباب أمام مخازن أسلحته جميعاً، الثقيلة منها والخفيفة، وحتى البيضاء، الأمر الذي دفع العديد من عناصره بدايةً إلى الانشقاق وحمل السلاح للدفاع عن المحتجين، قبل أن تعم بعدها ظاهرة التسلح، والتي جاءت من منطلق دفاعي قبل أي شي.

لكن تحوّل الثورة إلى شكل مسلح وتدخل القوى الدولية فيها تباعاً، لم ينهِ الثورة، فالثورة هي حالة تغير للمجتمع قبل أن تكون مساراً سياسياً أو عسكرياً أو أمنياً.

إنَّ الثورة مرتبطة بجملة من التحوّلات متوسطة وطويلة الأمد والتي يتعرّض لها المجتمع والدولة والأفراد، لذلك فإنّ الدخول في فترة عنفٍ لا تُعبِّر إطلاقاً عن النتائج، بقدر ما تُعبّر عن صعوبة التغيير في ظل استلاب الدولة والمجتمع لصالح السلطة، وعدم توفُّر الحماية الدولية رغم توافق أهداف الثورة مع شرعة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

إنَّ المشروع الوطني ما يزال استحقاقاً ملحّاً، وعلى جميع السوريين الذين يؤمنون بالثورة من جمهور المدنيين ومن السياسيين والعسكريين الدعوة والمبادرة لإطلاقه، فإنَّه دون تضافر الجهود لا يُمكن إطلاقاً إيجاد الحامل الحقيقي لهذا المشروع، وهذا يقتضي الانتقال من العمل الفردي إلى الجماعي المتمثل بالمؤسَّسات والمبادرات، التي تحتاج إلى إظهار مزيد من الرغبة في التعاون فيما بينها وليس مجرَّد الانخراط شكلياً فيها لإخلاء المسؤولية.

لطالما افتقد المشروع الوطني السوري لغياب التعاون الوثيق والاستراتيجي بين السوريين الذين ركّزوا أكثر على الفردية، والتي رغم أهمّيتها في خلق نماذج ناجحة ومتميزة عن العمل والثورة لكنّها تُشكّل عائقاً أمام الانتقال نحو الدولة.

من المفهوم أنّ النظام السوري لم يمنح السوريين فرصةً للتعاون من أجل خدمة قضايا الشأن العام، لكن بعد عقدٍ من الثورة أصبح لا بد من الاقتناع بضرورة التخلي عن المكاسب الشخصية، وتقديم تنازلات قد تكون كبيرة من الأفراد لصالح المشروع العام.

إنَّ بلورة مشروع وطني سوري تحتاج في الواقع إلى محطَّات ومستويات عديدة، تبدأ بمبادرة لبناء الثقة بين القوى السياسية تكون عبارة عن إعلان لوثيقة مبادئ تعريفية مشتركة، ليتم بعدها الاتفاق على رؤية مشتركة لعملية إصلاحٍ شاملة للمؤسسات والأجهزة السياسية والخدمية والعسكرية والأمنية والقضائية.

وبلا شك؛ فإنّ التدخلات الدولية الكبيرة التي عرفها المشهد السوري خلال السنوات العشر الماضية قد عقّدت بشكل كبير من المعادلة السورية، وحدّت من تأثير كلّ الأطراف المحلية، بما فيها المعارضة والنظام، إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّ التدخل الدولي أصبح قدرَ السوريين، فالمشاريع الدولية تحتاج إلى حوامل محلية، ودون هذه الحوامل لا يمكن أن ينجح أيُّ اتفاقٍ دولي مهما كان.

إنَّ الذكرى العاشرة للثورة السورية تستدعي استحضار مشروع إصلاحي شامل في مؤسسات المعارضة السياسية، وفي فصائلها العسكرية، وفي مناطق سيطرتها الإدارية، بما يُمكن وصفه بثورة جديدة لتصحيح المسار.

عبد الرحمن مصطفى

(رئيس الحكومة السورية المؤقتة)

كيف وصلنا إلى هنا

كانت انطلاقة الثورة السورية في أبهى صورها من خلال المظاهرات السلمية التي كانت تحمل الورود للتأكيد على سلميّتها، وامتدت على اتساع رقعة البلاد حيث رفعت شعارات الحرية والسلمية ووحدة الشعب السوري، لكن النظام المجرم وبدلاً من الاستجابة لتلك المطالب الشعبية المحقّة، اختار الحل الأمني فأرسل قوات الأمن وميليشياته المسلحة لقمع الاحتجاجات الشعبية.

وعلى الرغم من أسلوب القمع الدموي الذي أنتهجه النظام بحق المتظاهرين فقد استمرت المظاهرات السلمية بالتصاعد لمدة عام كامل مؤكدة على سلميتها وقد تم نقلها مباشرة عبر وسائل التواصل ليشاهد العالم رقيّها وحضاريّتها، إلا أن النظام كان يزداد همجية وإجراماً في مواجهتها.

أمام ذلك الواقع المرير الدامي انتقلت الثورة من مرحلة المظاهرات السلمية إلى الحراك المسلح دفاعاً عن النفس ولم يكن هناك خيار آخر، عند ذلك استعان النظام بالجيش لمواجهة الشعب براً وجواً واستقدم المليشيات الطائفية المسلحة من إيران ولبنان والعراق كالحرس الثوري الإيراني وحزب الله المصنفين على قوائم الإرهاب العالمي، ورفض ضباط الجيش وعناصره الشرفاء قتل الشعب فانشق الكثير منهم وانضموا إلى ثورة الشعب تأكيداً منهم على رفض نهج النظام الدموي في القتل وسفك الدماء، ولكن النظام أرسل جيشه وميليشياته الطائفية إلى المدن الثائرة والتي ارتكبت الجرائم الوحشية من خلال حملات القصف البري والجوي للمدن والأسواق بالبراميل المتفجرة والصواريخ فارتكب المجازر ودمّر المدن وشرّد السكان دون أي رادع.

رغم كل ذلك لم يستطع النظام كسر إرادة الشعب وإخضاع المناطق الثائرة، فقد تكبّدت ميلشياته خسائر كبيرة واستُنزفت قواه تحت ضربات الثوار، وعند ذلك تدخلت روسيا لإنقاذه عبر القصف الجوي الممنهج فارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري أمام مرأى العالم وسط عجز المجتمع الدولي عن فعل شيء، واستفادت روسيا من وجودها في مجلس الأمن لتمنع مع شريكتها الصين اتخاذ أي إجراء قانوني يوقف جرائمها بحق الشعب السوري.

كما عمل النظام السوري وحلفاؤه على صنع تنظيم داعش وفتحوا له الحدود ومخازن السلاح وقدموا له التسهيلات التي تساعده على الانتشار السريع في البلاد، فاستطاع بمساندة النظام أن يسيطر على مناطق الثوار كما حصل في مناطق شمال شرقي البلاد ووسطها، فكان هذا التنظيم الإرهابي المجرم خنجراً مسموماً غرسه النظام في جسد الثورة من أجل تشويهها والإساءة إليها ووصمها بالإرهاب.

وبعد أن فشلت كل محاولات النظام وحلفاؤه الروس والإيرانيين في اقتحام المناطق الخارجة عن سيطرته اتبع في مواجهتها أسلوب الحصار والتجويع بحق السكان مع القصف المستمر وسياسة الأرض المحروقة حتى تم افراغ المناطق من سكانها عبر اتفاقيات التهجير القسري والتغيير الديمغرافي، وبموجبها فقد تم تهجير السكان الثائرين إلى مناطق الشمال السوري بينما تم توطين المليشيات الطائفية الأجنبية بدلاً منهم.

الواقع والتحديات

ويمكن الحديث عن الواقع الراهن من ثلاث نواحي سياسياً وعسكرياً وإنسانياً؛ من الناحية السياسية يمكن القول مع كل أسف فإن مأساة الشعب السوري لم تكن من أولويات الأمم المتحدة، حيث كان موقفها خجولاً للغاية وتراوح بين الصمت والتنديد في أحسن الأحوال، ولم تفعل شيء في الواقع يردع النظام وحلفاؤه وإرغامهم على وقف شلال الدماء المستمر في البلاد على مدار عشر سنوات، وبسبب ذلك الموقف السلبي من المنظمة الدولية فقد أصبح الوضع في سوريا مصدر تهديد حقيقي للأمن والسلم الدوليين من خلال أزمة اللاجئين و تحول البلاد إلى بؤرة لجذب المتطرفين من شتى أصقاع العالم، وحالياً أصبحت مناطق سيطرة النظام السوري تشكل مصدراً للجرائم العابرة للحدود من خلال محاولات تهريب كميات هائلة من المخدرات إلى الدول المجاورة عبر المليشيات الداعمة للنظام السوري.

لذلك ينبغي على المجتمع الدولي كسر حاجز الصمت واتخاذ موقف حازم تجاه ما يجري في سوريا ينهي مأساة الشعب ويضع حداً للإجرام الذي يمارسه النظام وشركاؤه وقوات حزب PYD العنصرية الانفصالية وغيرها من قوى الشر والظلام ورحيل المليشيات الطائفية الأجنبية التي تحتل البلاد وتعيث فيها فساداً.

ومن الناحية العسكرية؛ تتعرّض مناطق الثوار في الشمال السوري لمخاطر حقيقية من قبل النظام وحزب PYD الانفصالي وفلول تنظيم داعش الإرهابي، حيث تحاول تلك الأطراف بشتى الوسائل تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة عبر استهدافها بحملات القصف العشوائي، أو من خلال محاولات النظام المستمرة اجتياح المنطقة والتي كان آخرها عام 2020 عندما نفذ حملته على محافظة إدلب والتي أدت إلى سقوط آلاف الأبرياء وتشريد الملايين بعد أن ضرب بعرض الحائط ما تم الاتفاق عليه في اتفاق آستانة بين الأطراف الضامنة.
وكذلك تحاول القوى المعادية المتمثلة في النظام ومليشيا PYD تنفيذ عمليات إرهابية في المنطقة عبر إرسال السيارات المفخخة وتفجيرها في تجمعات المدنيين والأسواق كما حصل في اعزاز وعفرين والباب مما أدى إلى سقوط الكثير من المدنيين الأبرياء، وكل ذلك يؤكد لكم أن النظام وحلفاؤه لا يفهمون إلا لغة القتل والدمار.

أما على الصعيد الإنساني؛ فيعيش السكان ضمن مناطق الثوار في الشمال السوري وفي البلاد عموماً حالة إنسانية متردّية جداً , فهناك الملايين يسكنون مخيمات الشمال السوري والتي لا تقيهم حرارة الصيف ولا برودة الشتاء مع انعدام لأبسط مقومات الحياة وانتشار البطالة وطغيان الركود الاقتصادي , أمام ذلك الواقع الصعب تحاول الحكومة السورية المؤقتة رغم ضعف الإمكانيات التخفيف من معاناة الناس ما أمكنها ذلك عبر تأمين الخدمات بما تيسّر لديها من موارد وهي بحاجة إلى دعم كبير يمكّنها من تنفيذ مشاريع تنموية لتأمين الاحتياجات المتزايدة للسكان.

إلى أين تتجه الأنظار

منذ البداية كان الشعب السوري يرغب في التغيير بالوسائل السلمية، وبرغم كل وحشية النظام ودمويته فإن قوى الثورة والحكومة السورية المؤقتة يؤمنون بالحل السياسي لتحقيق الانتقال السياسي وفقاً لمقررات الشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 2254 وبيان جنيف الداعية إلى تأسيس هيئة حكم انتقالي تفضي إلى رحيل النظام الاستبدادي وتفكيك منظومته الأمنية وخروج المليشيات الأجنبية من البلاد وتلبي مقومات العودة الآمنة و الطوعية للمهجّرين واللاجئين وتطبيق العدالة الانتقالية ومحاسبة رموز النظام وحلفائه وكل من أجرم بحق الشعب السوري والبدء بعملية إعادة الإعمار، كما أننا نؤمن ببناء سوريا الدولة , دولة القانون و المواطنة لجميع أبنائها السوريين ومن مختلف أطياف الشعب ,تسودها الحرية و الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكرامته تحت سقف القانون، ونؤكد أننا عازمون على المضي قدماً ومتابعة نضالنا مع شعبنا الحر الأبي في الصمود حتى تتحقق أهداف الثورة بالحرية وإسقاط نظام الإجرام والاستبداد.

برهان غليون

(رئيس المجلس الوطني السوري سابقاً)

من المسؤول وما هي الحلول

سورية اليوم بعد عشر سنوات من الثورة اجتماعياً مدنياً محطمة جردتها الحرب التي فرضت عليها، الداخلية والخارجية، من كل بنياتها ومؤسساتها التي تجعل من المجتمعات مجتمعات سياسية حيّة، وتنظم علاقاتها الداخلية على أسس قانونية وأعراف وتقاليد مقبولة وراسخة في الوعي، وتنشئ لها هوية وذاتية جمعية تنبع من المعاني والتصورات والقيم والمعايير المشتركة التي تنتجها الثقافة الوطنية، وتوحد الأفراد في رابطة داخلية وتمكنهم من التواصل والتفاهم والتآلف من أجل التعاون على إنتاج شروط حياتهم المادية والرمزية، وهذا ما يمكّنهم من الارتقاء بوجودهم الجماعي إلى مستوى المدنية أو الوجود القائم على أسس ومبادئ وتطلعات وغايات أخلاقية، وذلك بعكس الوجود الطبيعي القائم على مبدأ الصراع الوحشي من أجل البقاء الذي يعني حكم القوة أيّ قوة العنف كناظم وحيد للعلاقات الاجتماعية.

أصبحت سورية اليوم خربة أو خرائب انمحت فيها كل علامات المدنية والحضارة، وهي تحتاج لتقوم من جديد دولة وأمة ومجتمعاً حياً ومتمدناً إلى إعادة كتابة تاريخها الاجتماعي وبناء مؤسساتها الجديدة من الصفر، إذا لم تشأ أن تبقى فريسة للقوى الإقليمية والدولية التي احتلتها مادياً ولن تتأخر حتى تحتل فكر ومخيلة أبنائها وتغير هويتهم واعتقاداتهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم المشتركة والمتباينة أيضاً.

وكان من المفروض أن تنقل الثورة المجتمع الذي شب على طوق الطغيان ولم يعد يحتمل التعامل معه كقاصر مدني أبدي الى حكم سياسي يحترم إنسانيته ويعكس الحد الادنى من إرادة أفراده ومشاركتهم في القرار الذي يصنع مصيرهم، وذلك على غرار ما حصل من ثورات سلمية ديمقراطية؛ في أمريكا اللاتينية والإتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية وجزء من آسيا وأفريقيا، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وكما حصل في تونس العربية ذاتها في العقد الثاني من هذا القرن، في سياق ثورات الربيع العربي. لكن الحرب الدموية التي وجهت بها الثورة السلمية في بلادنا، وتحولت إلى حرب ابادة جماعية، قلبت الطاولة على الشعب والدولة معاً، وحطمتهما معاً هكذا يجد السوريون أنفسهم اليوم في هوة سحيقة يتخبطون بأنقاض دولتهم ومؤسساتهم السابقة ولا يكادون يتعرفون على أنفسهم، ومما يفاقم من وقع هذه الكارثة وآثارها سقوط البلاد بطلب من الطبقة الحاكمة ذاتها بين مخالب قوى إقليمية ودولية مفترسة، ليس لها أيّ مصلحة في أن تستعيد الضحية أنفاسها وتبعث من موتها.

وهذه هي رسالة الناجين من المذبحة ودورهم في الحاضر والمستقبل: أن يرتقوا بوعيهم وتفكيرهم وممارستهم الى مستوى يسمح لهم بتجاوز الصدمة الكارثية وإعادة التفكير بلم شمل الشعب والمجتمع وتحرير البلاد من السيطرة الأجنبية المتعددة الأطراف.

وبالرغم من أن المهمة تبدو عسيرة اليوم إلا أن الأيام سوف تثبت انها أقرب منال مما يتصوره الكثيرون؛ أولاً لأن العالم يتغير، وهو مليء بالفرص والمفاجآت وليس مغلقا على التحولات الايجابية الحميدة، وثانياً لأن المنطقة بأكملها تغلي من شدة المعاناة والألم نتيجة الأزمة الشاملة التي تعيشها مجتمعاتها التي أجهضت مسيرتها نحو السلام والأمن والكرامة والحرية والحد الادنى من الحياة الطبيعية، وثالثاً لأن القوى المتحكمة بالإرادة السورية واللبنانية والعراقية سوف تظل متناقضة

المصالح والغايات، ورابعاً لأن استمرار الوضع القائم لن يقود إلى إعادة بناء أيّ نظام من أي نوع وإنما تعميم الفوضى وتوسيع دائرة انتشارها، وخامساً لأن يقظة السوريين وإدراكهم بأنه لا خيار لهم للخروج من الكارثة وتجنب الموت جوعاً وقهراً سوى الاعتماد على أنفسهم.
فلم تعد الكرامة والحرية والقيم الديمقراطية والمدنية التي كانت تنادي بها المظاهرات السلمية تعني اليوم، كما كانت في السابق، مجرد مطالبة بالانتقال من حكم همجي لا شرعي ولا قانوني إلى حكم مدني يضمن حقوق الأفراد وحرياتهم فحسب، وإنما أصبحت شرط بقاء الدولة نفسها مستقلة وحرة وضامنة لأمن وسلامة سكانها وازدهار أحوالهم، أي وطناً لشعب حر وسيد، كما ينص عليه دستورها منذ نشأتها، وكما تشير الى ذلك مواثيق الأمم المتحدة والأعراف الدولية.

المستقبل أمام السوريون

أما الجهود التي تبذلها الأطراف الاقليمية والدولية للإبقاء على النظم المنهارة فليس لها سوى هدف واحد هو تكريس الوضع القائم الذي يخدم مصالحها، وبمقدار ما يعني ذلك الاستمرار في تفكيك البلاد وتحييد للدولة وتمديد أجل الحرب، المتعددة المواقع والجبهات، فلن يكتب لها أي مستقبل لأنه لن تعني إلا إدامة حالة الخراب والدمار المعنوي والأخلاقي والسياسي فوق الدمار المادي الاقتصادي ومن وراء ذلك شرعنة الجريمة.

لا يزال في سورية شعب كبير في حلمه وطموحاته وإرادته، لا يقبل ترك وطنه فريسة لأصحاب المصالح الدنيئة، في الداخل والخارج، ولا التخلي عن حقوق ملايين السوريين المشردين واللاجئين والجائعين في كل المناطق السورية. ولديه من الإرث الحضاري والثقافي والأخلاقي ما يكفي للنهوض من جديد وانتزاع المبادرة ووقف الانزلاق نحو الهمجية.
كل ما يحتاجه هو أن يسقط ما تبقى من أوهامه حول احتمال تدخلات اجنبية لإنقاذه، وأن يصمم على أخذ مقدراته بيديه والتعاون على نزع الألغام التي وضعت في طريقه وداخل صفوفه والسير بإرادة قوية نحو تطبيق حقه في تقرير مصيره بوسائله الذاتية. فلا يحك جلدك مثل ظفرك، ولا يضيع حق وراءه مطالب، فباختصار، مستقبل السوريين أصبح أمامهم وفي انتظارهم، وكل ما كانوا يخشونه ويقيد إرادتهم عاشوه بأرواحهم وعذاباتهم وأصبح ورائهم.

سليم إدريس

(وزير الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة)

عام آخر مليء بالتعقيدات

بعد عشر سنوات من الثورة السورية المباركة ضد نظام الطائفية والاستبداد يبدو المشهد السوري بالغ التعقيد على كافة المستويات، فعلى الصعيد العسكري؛ هناك قوى خارجية تحتل المناطق التي يظن الكثيرون أنّها تحت سيطرة النظام وهذه القوى هي روسيا، وإيران، والميليشيات الإرهابية الطائفية التي جلبتها إيران إلى بلادنا، وتتعرض المناطق المحررة شمال وشمال غرب البلاد لاعتداءات شبه يومية من قوات النظام الطائفي، والمحتل الروسي، وفلول داعش وعصابات PKK/PYD ولأعمال إرهابية تنفذها العصابات الانفصالية التي تسيطر على المناطق الشرقية من البلاد.

وعلى الصعيد السياسي لا يوجد أي تطور بخصوص تبلور حل يحقق طموحات الثورة وحاضنتها الشعبية، كل ذلك يعني أننا يجب أن نصبر ونتابع مسيرتنا لتحقيق أهدافنا مهما طال الزمن، ورغم تخلي المجتمع الدولي عن نصرة القضية السورية وسط عجز المؤسسات الدولية عن القيام بأي دور فعال، نحن لن نكل ولن نمل وسنواصل ثورتنا ضد نظام الطائفية والاستبداد، وقد ظهرت أمامنا مهام جديدة صعبة ومنها تحرير بلادنا من الاحتلالين الروسي والإيراني، ومن الميليشيات الإيرانية ومن كل أشكال التطرف والعصابات الانفصالية، وننظر إلى سوريا المستقبل كبلد نريده أن يكون حرا مستقلا واحدا موحدا ولا نقبل المساومة على وحدة ترابه، وتتساوى الحقوق فيه والواجبات لجميع أبناء الشعب السوري من مختلف المكونات ولا نقبل بأي نوع من المحاصصة الطائفية أو الإثنية مهما كانت الأسباب، كما نصبو إلى تداول سلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرة وتعددية حزبية بحيث تكون برامج كافة الأحزاب لخدمة الوطن والمواطن وتستند إلى مبادئ نبذ الطائفية والعنف وكل أشكال التطرف.

جورج صبرا

(رئيس المجلس الوطني السوري سابقاً)

حققت الاحتجاجات أولى أهدافها

لقد هدمت الثورة جدران السجن الكبير الذي عاش فيه السوريون لأكثر من ستة عقود وحررت السوريين أفراداً وجماعات، خرجوا من "مملكة الصمت" دون أن يتمكنوا حتى الآن من تحرير سورية الوطن والشعب من طغمة التسلط والإجرام والفساد، وبالتالي تكون الثورة قد حققت مهمتها الأولى في تحرير الإنسان السوري وإسقاط النظام وجعله من بقايا الماضي، بالرغم من أنه يستمر شكلياً كمطية لقوى الاحتلال وبجهودها عبر تعريته وكشف مفاسده وجرائمه، وما زال أمام الثورة مهمة بناء سورية الجديدة عبر منظومة حكم ديمقراطي مدني، يعيد سورية وطناً حراً لجميع أبنائها، فوقود الثورة لم ينضب رغم الخذلان الكبير الذي تعرضت وتتعرض له ببشاعة لا توصف عربياً ودولياً، كما ما تزال تضحيات الشعب السوري تذهل العالم ليس في المناطق المحررة فحسب وإنما في الداخل السوري بأسره وخاصةً في المناطق التي يسيطر عليها النظام وميليشياته.

فاكتشف الجميع عبر معاناتهم وآلامهم أن الأسد ونظامه ليس أكثر من خرقة بالية يحتفظ بها المحتل الإيراني والروسي خدمة لمخططاتهم وأهدافهم. وخير مثال على ذلك فشل الروس في جميع محاولاتهم ومساعيهم لتحسين صورته وإعادة تأهيله.

انحرفت مؤسسات المعارضة عن مسارها:

إن الأشد إيلاماً في المحنة السورية المستمرة هو الوضع الذي آلت إليه المؤسسات التمثيلية لقوى الثورة والمعارضة من ائتلاف وحكومة وهيئة تفاوض وفصائل مسلحة، حيث فقدت صوتها السوري المستقل، وتحولت إلى منصات تدار بإرادة الدول والمصالح الصغيرة الخاصة، وذهبت بعيداً في تنفيذ أجندات الآخرين خارج العملية السياسية وقراراتها، التي أقرها بيان جنيف 1 والقرارات الأممية، وذلك باستجابة واضحة للرؤية الروسية للحل، مما أفقد السوريين الثقة بها ورفضوا خياراتها.

يجري التعبير عن ذلك ميدانياً في المظاهرات والاحتجاجات وسياسياً عبر البيانات والمؤتمرات والمواقف المعلنة، فإذا أضفنا إلى ذلك بروز الوطنية السورية كرؤية معتمدة وتوافقية بأوسع مدى، ونهج تتم مقاربة الشأن السورية عبره وعلى هديه من أجل إنقاذ البلاد وتحقيق اهداف الثورة، بعيداً عن الأيديولوجيات والعقائد والمشاريع السياسية التي تتجاوز الوطنية وتخترقها، أو تلك التي تكون دونها من عشائرية أو طائفية أو مناطقية، تتكشف عندها الحاجة لبناء منبر وطني سوري يتولى التعبير عن هذه الرؤية والعمل وفق محدداتها لجمع السوريين بجميع مكوناتهم على مشروع الانتقال السياسي وبناء سورية الجديدة .

التطلع نحو المستقبل

تحتاج البلاد إلى مرحلة انتقالية تكون جسراً للعبور إلى سورية المستقبل، وممرّاً لا غنى عنه لإخراجها من المحنة الوطنية المتعدّدة الجوانب التي وقعت فيها، وتوفّر شروط وظروف انتقال البلاد إلى دولة جديدة، تكون وطناً حرّاً لكل أبنائها، ودولة تحقّق تطلّعات السوريين وتثمّر تضحياتهم خلال الثورة وما قبلها، من أجل التأسيس لبناء نظام سياسي يحقّق سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها، ويحترم إرادة الشعب، نظام يوفّر الحريات العامة والخاصة ويحميها، ويصون الحقوق الفردية والجماعية من خلال دولة مدنية ديمقراطية تعدّدية تقوم على مبدأ المواطنة، وتوفّر للجميع الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساءلة، دولة تزدهر فيها جميع فئات الشعب السوري وطبقاته الاجتماعية ومكوّناته القومية والدينية والطائفية والسياسية دون تمييز أو إقصاء، مع تمتّع المرأة بالمساواة التامة وبكامل الحقوق العامة والفردية وضمان إسهامها الفاعل والمكفول قانونياً ودستورياً بجميع الأعمال في مؤسسات الدولة والمجتمع.

سورية المستقبل كما أراها وأتطلع إليها دولة مدنية ديمقراطية حديثة، السيادة فيها للشعب، تقوم على الأسس الدستورية واللامركزية الإدارية، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء؛ هي دولة المؤسسات، والتداولُ السلميُّ للسلطة من خلال انتخابات دورية حرّة ونزيهة، تشرف عليها هيئة انتخابات مستقلّة ومتخصصة، تضمن اختيار الشعب لممثّليه الحقيقيين في مؤسسات الحكم ومراكز صنع القرار.

دولة المستقبل السورية جمهورية برلمانية، يتولّى المجلس النيابي مهمّة التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها، تحترم كيانات وحريات ومعتقدات الأفراد والجماعات الوطنية، وتضمن حقوقهم الإنسانية والثقافية والسياسية والمدنية المتساوية، وحجر الزاوية في هذه الدولة دستورها الديمقراطي الذي تنعدم فيه أسس احتكار السلطة والاستبداد، ويغلق طريق العودة إليهما، تضعه داخل البلاد جمعية تأسيسية منتخبة بحرّيّة، ويأخذ مشروعيته أصولاً يكفل الفصل بين السلطات الثلاث، وخضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، كما يضمن استقلال القضاء وسيادة القانون وتساوي المواطنين أمامه، ويكرس التعددية والحريات والحقوق المتساوية لمكونات الشعب والمواطنين ويحدّد واجباتهم.

اعتماد قانون للحكم المحلّي، منصوص عليه دستورياً، يقوم على اللامركزية الإدارية في جميع المناطق والمحافظات، يعطي السلطات المحلية صلاحيات فعلية وحقيقية لإدارة مناطقها، بحيث تدار المناطق من قبل أبنائها عبر مجالس محلية وبلدية منتخبة، وحكام مناطق ومحافظين منتخبين مباشرة من الشعب، وعلى أن تكون صلاحيات السلطات المحلّية محدّدة بوضوح في جميع المجالات، وأن تخضع جميعها للمراقبة والمساءلة والمحاسبة القانونية محلياً ووطنياً.

التأكيد على مفهوم المواطنة واحترام الحقوق القومية والدينية والتنوع الثقافي للسوريين، وتكريس المساواة التامة بين جميع المواطنين أمام القانون، والعمل على معالجة القضية الكردية كقضية وطنية وعلى هذا الأساس، وتصحيح كل أشكال الظلم والتعسّف والتمييز التي صنعها نظام الاستبداد، ومحاربة كل أشكال العنصرية والطائفية والتمييز والتعصّب والكراهية والتطرّف، والعمل على استعادة الأراضي المحتلة باعتبارها مهمّة وطنية عليا، وعودة الجولان للسيادة الوطنية بالاستناد إلى القرارات الأممية: 242 لعام 1967، 338 لعام 1973، 497 لعام 1981.

عبد الباسط سيدا

(رئيس المجلس الوطني السوري سابقاً)

الثورة لم تحقق أهدافها للآن ولكن النظام لم ينتصر

لم تتمكن الثورة السورية حتى الآن، وبعد مرور عشرة أعوام على انطلاقتها، من تحقيق أهدافها بكل أسف، ولكن النظام لم ينتصر بعد، بل هو يعاني راهناً من أزمة اقتصادية خانقة، من المرجح أن تؤدي إلى انتفاضة بين السوريين في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وهناك ارهاصات عدة تؤكد تعزز احتمالية هذا الاستنتاج، ولكن الثورة غيرت الكثير من المفاهيم والتصورات، وهذا ما يستشف من المناقشات المكثفة التي تجري بين السوريين في الوقت الحاضر، وهي تتمحور حول أهمية وضرورة التركيز على القواسم المشتركة الجامعة بين السوريين، والحرص على احترام الآخر المختلف، والاعتراف بالخصوصيات والحقوق على قاعدة وحدة الوطن.

الأوضاع التي يعيشها السوريون اليوم هي في غاية الصعوبة في جميع الميادين وعلى مختلف المستويات، أكثر من نصف الشعب مهجر سواء في الداخل الوطني أم في الجوار الإقليمي، وحتى في المهاجر البعيدة، تدمير هائل في الكثير من المدن والبلدات السورية خاصة في حلب وحمص والرقة ودير الزور وبلدات الغوطة ومحافظة ادلب وغيرها من المناطق، البلاد موزعة بين مناطق نفوذ، وجيوش أجنبية وميليشيات تتصرف على أرض سورية بكل أريحية وكأنها أرضها، تتدخل في أدق التفاصيل، ونظام ذليل يتحدث عن سيادة لا وجود لها، وعن انتصارات على اشلاء السوريين وحطام بلدهم.

ولكن رغم هذه الوضعية السوداوية، الأمل معقود على الجيل الشاب، الذي بدأ بالثورة، واستمر فيها رغم الخذلان الذي تعرضوا له من جانب الكثير من الأصدقاء والأشقاء، فهذا الجيل قد اكتسب الخبرة والمعرفة، وأتقن اللغات الأجنبية، وبات على دراية بأحابيل السياسة الدولية، وباتت متيقناً من تهافت ديماغوجية النظام الذي طالما تشدق بإعداد العدة للتحرير والتوحيد، كما كان يتباهى دجلاً بالمقاومة والممانعة حتى ظهر على حقيقته حينما شن الحرب على السوريين بمعونة الروس والإيرانيين، وكل شذاذ الآفاق لمجرد أن يبقى في السلطة، ويستمر في استبداده وفساده وإفساد المجتمع والإفراد.

المعضلة الكبرى التي يعاني منها السوريون المناهضون لحكم بشار الأسد ونظامه الاستبدادي الفاسد المفسد تتمثل في تبعثر الكوادر القيادية المؤهلة التي تشكل في حال تواصلها فيما بينها، وتنسيق جهودها قيادة وطنية ناضجة، تستفيد من مراجعة الأخطاء التي كانت، وتعمل على توحيد السوريين، ليثبتوا للعالم أجمع أنه من المتعذر على أي كان أن يفكر، أو ينجح، في تحديد مصيرهم ومصير بلدهم من دون احترام تضحياتهم وتطلعاتهم.

فضل عبد الغني

(مؤسس ورئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان)

فاتورة أكبر من المتوقع

بعد عشر سنوات من انطلاق الحراك الشعبي، يمكن القول إن أكثر الأشياء البارزة هي استمرار الجرائم ضد الإنسانية، وهذه نقطة غير هينة، سيما مع الانتهاكات المتواصلة، فتعتبر القضية السورية أكبر نزاع في العالم من حيث إنهاك الشعب الذي دفع فاتورة كبيرة بسبب اجرام النظام.

حيث لم يكن لدى المتظاهرين عند بداية الثورة فكرة عن ضخامة الفاتورة التي ستدفع وكان من المتوقع أن يتدخل المجتمع الدولي لحماية السوريين، بدلاً من أن يُترك النظام السوري وحلفاؤه يفعلوا ما يحلوا لهم، وهذا أدى إلى تقويض النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، التي لا تدعم الحكم الشمولي والديكتاتوري، وكل شيء حصل لاحقاً هذه أمور وتشعبات عن النزاع، بالتالي من المفترض أن نعيد التذكير بأصل النزاع ومصدره الذي هو بين عائلة ديكتاتورية مستبدة وبين شعب أعزل طالب بحقوقه والحرية والكرامة، وهذا ما يجب التركيز عليه بعد عشر سنوات من عمر الثورة.

فسوريا كانت متجهة إلى دولة المواطنة ولكن عندما لم يتم مناصرتها من المجتمع الدولي بقيت في معسكر الاستبداد، البعض يعتقد أن روسيا تربط دعمها للنظام السوري بخسارتها في ليبيا وهذا غير صحيح وإنما تربطها بثورات أوروبا الشرقية كونها تمتلك الغربة بإعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي لذلك استوحشت في سورية، ومع هذا لم يتم دعم الحراك من الدول الليبرالية، لذلك لا يمكن الحديث عن المتطرفين في سورية وسط عجز المجتمع الدولي عن مناصرة الحراك لا سياسياً ولا قانونياً وهذا ما أوصل الثورة إلى هنا.

لا خيار سوى الاستمرار

العامل المحلي أيضاً هو مركزي وأساسي فهناك ضعف من حيث التنظيم، وهذا واضح ليس فقط على صعيد المجلس الوطني والائتلاف الوطني، إنما على كافة الأصعدة، فرغم الانتقادات الكبيرة التي تعرضت لها تشكيلات المعارضة السياسية إلا أن الشارع الثوري لم يستطع المبادرة وتقديم أجسام بديلة وهذا بحد ذاته فشل سياسي.

الخيارات مازالت موجودة من بينها الاستمرار وإعادة الروح والنقد الذاتي، وخلق مؤسسات مجتمع مدني وأحزاب وتكتلات سياسية، فالنظام مصر على الاستمرار بنهجه الأمني والعسكري والمخابراتي، ولكن مع هذا من المهم التأكيد أننا لم نخسر المعركة مع النظام، بل مع روسيا التي تعد من أقوى دول العالم، والتي دافعت عن النظام منذ بداية الثورة على الصعيد الدولي والمحلي. بالتالي نحن وإن خسرنا بشكل كبير وهذا لا يعني الاستلام والتسليم، فلا نقبل فرض الحلول علينا.

عشر سنواتٍ من الثورة
بعيونٍ سوريةٍ

شارك فيه

مرح البقاعي
نصر الحريري
محمد سرميني
عبد الرحمن مصطفى
برهان غليون
سليم إدريس
جورج صبرا
عبد الباسط سيدا
فضل عبد الغني

www.jusoor.co